مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

تحليل الفجوة الرقمية في المجتمعات الهشة المتأثرة بالصراعات والحروب

وفاء فوزي حمزة

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

تحليل الفجوة الرقمية في المجتمعات الهشة المتأثرة بالصراعات والحروب

وفاء فوزي حمزة*

هو تقرير شامل يتعمق في الديناميات المعقدة لعدم المساواة الرقمية داخل المجتمعات الضعيفة والهشة، يشير مصطلح الفجوة الرقمية إلى الفجوة الموجودة بين الأفراد أو المجتمعات الذين لديهم إمكانية الوصول إلى التقنيات الرقمية، وأولئك الذين لا يستطيعون ذلك، ويسلط الضوء على أوجه التفاوت في الرقمنة والفرص والتحديات التي تطرحها لا سيما في البيئات الهشة، بينما تشير البيئات الهشة إلى المناطق أو البلدان التي تعاني عدم الاستقرار السياسي أو الصراعات أو المصاعب الاقتصادية، إذ قد تكون البنية التحتية والمؤسسات اللازمة لعملية الرقمنة الفعالة مفقودة أو معرضة للخطر.

وانطلاقاً من هذه النقطة، يتحتم علينا فهم سياق الهشاشة، واستكشاف التحديات الفريدة التي تواجهها المجتمعات التي تتميز بعدم الاستقرار أو الصراع أو المصاعب الاقتصادية. ومن ثم، دراسة مدى حجم الفجوة الرقمية في هذه السياقات كالتفاوتات في الوصول إلى التكنولوجيا، والاتصال بالإنترنت، ومحو الأمية الرقمية، وذلك من خلال استخدام نهجاً متعدد الأبعاد، مع الأخذ بعين الاهتمام العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تسهم في الفجوة الرقمية الحالية بالإضافة إلى ذلك، تأثير الفجوة الرقمية على مختلف جوانب هذه المجتمعات، مثل التعليم والرعاية الصحية والفرص الاقتصادية، بشكلٍ عام أن الدعوة إلى رقمنة الأنظمة في المجتمعات الهشة تمثل فرصاً وتحديات عديدة، ففي حين أن الرقمنة لديها القدرة على تمكين الأفراد، وتعزيز الاتصال، وتحسين تقديم الخدمات، فإنها تتطلب أيضاً معالجة قيود البنية التحتية، وسد أوجه عدم المساواة، وضمان الخصوصية والأمان، وتعزيز التعاون، والدعوة في نهاية المطاف إلى سياسات رقمية أكثر شمولاً وإنصافاً لسد هذه الفجوة وتعزيز المرونة والتنمية المستدامة.

فهم سياق هشاشة المجتمعات: في سياق الهياكل المجتمعية، تشير الهشاشة إلى حالة من الضعف وعدم الاستقرار، والقابلية للصدمات الخارجية أو الضغوطات الداخلية، تتميز المجتمعات الهشة بنقص المرونة، وغالباً ما تنبع من عوامل مثل عدم الاستقرار السياسي، والصراع، والتقلبات الاقتصادية، والاضطرابات الاجتماعية، وضعف الحكم. يشير مصطلح «الهشاشة» إلى أن هذه

* باحثة.

المجتمعات تواجه تحديات في الحفاظ على الاستقرار، وهي عرضة للاضطرابات التي يمكن أن يكون لها آثاراً عميقة وطويلة الأمد على كافة الأصعدة.

يتضمن فهم الهشاشة فحص الترابط بين العوامل المختلفة التي تسهم في حالة المجتمع غير المستقرة فالهشاشة السياسية على سبيل المثال، قد تظهر في قضايا الحكم، أو الفساد، أو غياب دور المؤسسات الفعالة، بينما يمكن أن تنجم الهشاشة الاقتصادية عن الفقر، وارتفاع معدلات البطالة، والاعتماد على مجموعة ضيقة من الصناعات، قد تنطوي الهشاشة الاجتماعية على قضايا تتعلق بعدم المساواة أو التمييز أو انهيار التماسك الاجتماعي. في سياق أبحاث الفجوة الرقمية يصبح فهم هشاشة المجتمعات أمراً بالغ الأهمية، حيث غالباً ما تواجه المجتمعات الهشة عقبات إضافية في الوصول إلى التقنيات الرقمية واعتمادها، بسبب التحديات التي تفرضها نقاط ضعفها الأساسية، قد تشمل هذه التحديات تعطل أنظمة التعليم، والصحة والحواجز التي تحول دون الوصول إلى الإنترنت على نطاق واسع، ولذلك، فإن الفهم السياقي للهشاشة يساعد على تأطير تحليل الفجوة الرقمية من خلال الاعتراف بالعقبات الفريدة التي تواجهها هذه المجتمعات وأهمية معالجتها.

تواجه المجتمعات التي تتسم بعدم الاستقرار عدداً لا يُحصَى من التحديات الفريدة التي يمكن أن تؤثر بشكلٍ كبير على تنميتها، وفهم هذه التحديات أمر بالغ الأهمية لمعالجة الفجوة الرقمية في مثل هذه السياقات يتمثل أحد التحديات الأساسية في التقلبات في الهياكل السياسية، حيث يمكن للتغييرات المتكررة في القيادة أو الاضطرابات السياسية أو الصراع أن تعطل استمرارية السياسة، وتعيق تنفيذ المبادرات الرقمية المستدامة في مثل هذه البيئات، يصبح التخطيط طويل الأجل للبنية التحتية التكنولوجية وبرامج محو الأمية الرقمية أمراً صعباً وغير قابل للتنفيذ. وثمة تحدٍ كبير آخر يتمثل في أثر عدم الاستقرار على الهياكل الأساسية، غالبا ما يؤدي الصراع والاضطرابات الاجتماعية إلى تدمير الخدمات الأساسية، بما في ذلك شبكات الاتصالات والمرافق، إن إعادة بناء هذه البنى التحتية ليست تحدياً لوجستياً فحسب، بل تتطلب أيضاً موارد مالية كبيرة، وتحويل الانتباه والأموال بعيداً عن جهود التنمية الرقمية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي نزوح السكان في أثناء النزاعات إلى فقدان الاتصال وتعطيل الوصول إلى الخدمات التعليمية والرعاية الصحية.

التعليم مجال رئيسي يتأثر بشدة بعدم الاستقرار، إذ يمكن أن تؤدي الاضطرابات في التعليم، بسبب الصراع أو الاضطرابات السياسية إلى خلق جيل محدود التعليم، مما يعيق محو الأمية الرقمية والقدرة على التعامل مع التقنيات المتطورة، ويديم دورة الاستبعاد. علاوة على ذلك، قد يؤدي عدم الاستقرار إلى هجرة الكفاءات، مع مغادرة المهنيين المهرة للمنطقة، مما يؤدي إلى تفاقم النقص في الخبرة المحلية اللازمة للتنمية الرقمية.

علاوةً على ذلك، يمكن أن يؤدي عدم الاستقرار الاقتصادي والهشاشة إلى الحد من الموارد المتاحة لاستثمارات البنية التحتية الرقمية. في غياب أساس اقتصادي مستقر، قد تكافح المجتمعات لتخصيص الأموال لبناء والحفاظ على العمود الفقري التكنولوجي اللازم للوصول الرقمي على نطاق واسع.

يُعتبر فهم هذه التحديات الفريدة والتصدي لها أمراً أساسياً لتصميم استراتيجيات فعالة لسد الفجوة الرقمية في المجتمعات التي تتسم بعدم الاستقرار. وهو يتطلب نهجاً شاملاً يأخذ في عين الاعتبار الطبيعة المترابطة للعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. بهدف بناء المرونة وخلق حلول رقمية مستدامة يمكنها تحمل التحديات التي يفرضها عدم الاستقرار.

والتفاوتات في الحصول على التكنولوجيا متعددة الأوجه، وهي واضحة بشكل خاص في المجتمعات التي تتسم بعدم الاستقرار، فهم هذه التفاوتات يعتبر أمراً حاسماً لمعالجة الفجوة الرقمية وتعزيز التنمية الشاملة، ويكمن أحد الجوانب الهامة لهذا التفاوت في الوصول غير المتكافئ إلى البنية التحتية التكنولوجية الأساسية، مثل الكهرباء الموثوقة والاتصال بالإنترنت، في المناطق التي تواجه عدم الاستقرار، قد تتضرر البنية التحتية أو تكون غير كافية، مما يحد من وصول التكنولوجيا، ويعيق قدرة الأفراد والمجتمعات على الوصول إلى الموارد الرقمية.

تلعب الفوارق الاقتصادية دوراً محورياً. وكثيراً ما يؤدي عدم الاستقرار إلى التوزيع غير المتكافئ للموارد، حيث تتحمل المجتمعات المهمشة وطأة التحديات الاقتصادية، ونتيجة لذلك، قد يفتقر الأفراد في المناطق المحرومة اقتصادياً إلى الوسائل المالية للحصول على الأجهزة الرقمية وصيانتها، مما يعيق مشاركتهم في المجال الرقمي، ويؤدي هذا الجانب الاقتصادي من الفجوة الرقمية إلى تفاقم أوجه عدم المساواة الاجتماعية القائمة.

تلعب العوامل الثقافية دوراً أيضاً، مما يؤثر في الوصول إلى التكنولوجيا وقبولها في بعض المجتمعات، ولا سيما تلك التي تواجه عدم الاستقرار، قد تسهم الأعراف والمعتقدات الثقافية في المقاومة أو التردد تجاه تبني التقنيات الجديدة، ويتطلب سد الفجوة الرقمية معالجة هذه العوامل الثقافية، وتعزيز الوعي، وضمان أن ينظر إلى التكنولوجيا على أنها أداة للتمكين، وليس مصدراً للاضطراب، تنتشر الفوارق بين الجنسين في الحصول على التكنولوجيا في العديد من المجتمعات التي تتسم بعدم الاستقرار. قد تواجه النساء والفتيات حواجز منهجية في الوصول إلى التكنولوجيا واستخدامها، بسبب الأعراف الثقافية أو الفرص التعليمية المحدودة أو تقييد التنقل، مما يزيد من اتساع الفجوة الرقمية. لمعالجة هذه التفاوتات، هناك حاجة إلى استراتيجيات شاملة، تشمل الاستثمارات في البنية التحتية، والتنمية الاقتصادية، والتعليم، والوعي الثقافي، ومن خلال فهم هذه العوامل المختلفة التي تسهم في الفجوة الرقمية والتخفيف منها بشكل فعال، يصبح من الممكن إيجاد وصول أكثر إنصافاً إلى التكنولوجيا وتمكين المجتمعات المحلية في المجتمعات التي تواجه عدم الاستقرار.

وتحمل الفجوة الرقمية تداعيات عميقة على مختلف جوانب المجتمعات، لا سيما في مجالات التعليم والرعاية الصحية والفرص الاقتصادية:

1. التعليم:

- حدودية الوصول إلى الموارد التعليمية.

- عدم المساواة في الفرص التعليمية: تؤدي الفجوة الرقمية إلى تفاقم أوجه عدم المساواة التعليمية القائمة. قد يواجه الطلاب الذين لديهم وصول محدود إلى التكنولوجيا صعوبة في مواكبة أقرانهم، مما يؤدي إلى فجوة متزايدة في النتائج التعليمية، وهذا يمكن أن يديم الفوارق الاجتماعية والاقتصادية عبر الأجيال.

2. الرعاية الصحية:

- العوائق التي تحول دون التطبيب عن بعد.

- انخفاض الوعي الصحي.

3. الفرص الاقتصادية:

- وصول محدود إلى أسواق العمل عبر الإنترنت.
- عائق لريادة الأعمال.

4. الإدماج الاجتماعي:

- العزلة والتهميش: يمكن للفجوة الرقمية أن تسهم في العزلة الاجتماعية والتهميش، عندما يصبح العالم أكثر ارتباطاً رقمياً، يتم استبعاد أولئك الذين ليس لديهم إمكانية الوصول من الشبكات الاجتماعية المهمة، وتدفق المعلومات، وفرص المشاركة المدنية.

5. المشاركة المدنية:

- الوصول المحدود إلى المعلومات: يمكن أن يؤدي الافتقار إلى الوصول الرقمي إلى تقييد قدرة الأفراد على الوصول إلى المعلومات المهمة للمشاركة المدنية، يتضمن ذلك تحديثات حول الحوكمة المحلية وإجراءات التصويت وفرص المشاركة المجتمعية.

ملخص تقرير الانقسام الرقمي، الرقمنة في البيئات الهشة الصادر عن المعهد الهولندي للعلاقات الدولية Clingendael[1]:

يناقش التقرير مفهوم الرقمنة وتأثيرها على المجتمعات، ويذكر أن الرقمنة تمثل تحولاً في نماذج التشغيل والأعمال، مع تكامل القدرات المكتسبة حديثاً، وذلك من خلال جهود الرقمنة ذات القيمة المضافة. إنه يُعطي مثالاً لمالك مكتبة في بلدة صغيرة يستخدم منصات التسويق والتجارة الإلكترونية عبر الإنترنت لرقمنة مخزونهم وتحويل أعمالهم في العصر الرقمي، يؤكد أيضاً على إمكانية زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي ومكاسب الكفاءة من خلال الأتمتة والذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى ذلك يذكر التقرير التحديات والفرص التي توفرها التقنيات الرقمية في الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات، مثل التغلب على القيود المحلية وتحسين بيئة الأعمال.

1. https://www.clingendael.org/publication/digital-dichotomy

وتؤثر الرقمنة في بيئة الأعمال التجارية بطرق إيجابية وسلبية على عدم المساواة فمن ناحية، يتيح الوصول إلى الأسواق على نطاق أوسع، ويعوض عن ضعف البنية التحتية، مما يسهم في تهيئة بيئة تمكينية للأعمال التجارية. ومع ذلك، فإنه يقدم أيضاً مخاوف بشأن الشمولية والمساواة. تتمثل إحدى الآثار السلبية في اختلاف درجات التبني الرقمي، حيث يتمتع بعض الأفراد أو الشركات بإمكانية وصول ومهارات أفضل للاستفادة من الفرص الرقمية، بينما يواجه البعض الآخر حواجز دخول، ويكافح من أجل المنافسة في الاقتصاد الرقمي. وهذا يخلق تفاوتاً، ويوسع الفجوة في المهارات والمعرفة، مما يعزز أوجه عدم المساواة القائمة بالإضافة إلى ذلك، تخلق التقنيات الرقمية عدم تناسق المعلومات، مما يؤدي إلى فجوة بين أولئك الذين يمكنهم المشاركة بفعالية في الاقتصاد الرقمي، وأولئك الذين تركوا وراءهم، وهذا يزيد من تفاقم أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، ويشكل تحدياً أمام تعزيز النمو العادل. ويمكن أن يؤدي الوصول المحدود إلى البنية التحتية الرقمية والافتقار إلى المهارات الرقمية إلى إعاقة تطوير بيئة الأعمال بشكل كبير، لا سيما في مجالات معينة، وتبرز هذه المسألة بشكلٍ خاص في مجال الخدمات المالية، حيث يمكن لمن لديهم موارد مالية أكبر الاستفادة من الأدوات والمهارات الرقمية، بينما يواجه الآخرون حواجز معززة أمام دخول السوق. بشكل عام، في حين أن الرقمنة توسع الفرص في بيئة الأعمال التجارية، إلا أنها تعمق أيضاً عدم المساواة. كذلك ناقش التقرير الأثر المزدوج للأدوات الرقمية على الاتصالات وأمن المعلومات في الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات، فمن ناحية، مكنت الأدوات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي المجتمع المدني والمجتمعات المحلية من مقاومة الأنظمة القمعية، ومنحتهم منصة للتعبير عن مخاوفهم والدعوة إلى التغيير. ومع ذلك، فإن هذه الأدوات الرقمية تكشف أيضاً عن نقاط الضعف في الاتصالات وأمن المعلومات، حيث يمكن استغلالها للمراقبة وتأجيج الصراع.

إن الرقمنة يمكن أن تعزز فرص العمل في المناطق الهشة والمتأثرة بالصراع، ولكنها تزيد أيضاً من عدم المساواة في أسواق العمل، إذ تسهم الهشاشة والصراعات وضعف سيادة القانون في العمل غير الرسمي وغير المسجل، مما يحد من الوصول إلى الحماية الاجتماعية والحقوق الأساسية.

يمكن للرقمنة من خلال اقتصاد الوظائف المؤقتة عبر الإنترنت أن تخلق فرص عمل، وتحسن تنقل العمالة، ولكنها يمكن أن تقوض أيضاً حماية العمال، وتسهم في التفاوت في الأجور، وتزيد من عدم المساواة والإقصاء، لا سيما في مراكز التوظيف.

يؤدي محدودية الوصول والمهارات في الاقتصاد الرقمي إلى إدامة أوجه عدم المساواة الحالية وإعاقة تطوير بيئة الأعمال، إذ يمكن للاقتصاد الرقمي الآخذ في الاتساع أن يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة من خلال خلق عدم تناسق في المعلومات وتوسيع الفجوة بين أولئك الذين يمكنهم المشاركة بفعالية، وأولئك الذين تركوا وراءهم. من المرجح أن يستفيد الأفراد المتعلمون رقمياً من الفرص الرقمية، مما يزيد من اتساع فجوة المهارات والمعرفة، ويعيق الهيكل الإداري الضعيف عملية صنع السياسات الفعالة وتنظيم الوظائف الاقتصادية المؤقتة.

ويختتم التقرير بتوصيات سياسية تهدف إلى دمج مبادئ الشمول الرقمي في استراتيجيات التحول الرقمي، والتأكيد على المبادرات الرقمية العادلة، واعتماد سياسات رقمية عادلة ومراعية للنزاعات، ويسلط الضوء على الحاجة إلى نهج متوازن للرقمنة، وتعزيز الابتكار مع توفير الحماية.

التوصيات

السياسات المتعلقة بالرقمنة في الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات كما يلي:

1. دمج مبادئ الشمول الرقمي في استراتيجيات التحول الرقمي: يجب على الجهات الفاعلة الإنمائية الدولية إعطاء الأولوية لتعزيز الاستقرار ودعم جهود بناء السلام في استراتيجيات الشمول الرقمي من خلال الرقمنة. وهذا ينطوي على تحقيق التوازن بين أخطار وفوائد الرقمنة، واستخدامها كأداة للتمكين وبناء السلام وحماية حقوق الإنسان بدلاً من المراقبة والسيطرة، كما تشدد الحاجة إلى أن تكون الخدمات الرقمية في متناول جميع القطاعات المجتمعية وبأسعار معقولة.

2. اعتماد سياسات رقمية مراعية للصراع: ينبغي تنفيذ المبادرات الرقمية في مجال الاتصالات الفدرالية مع فهم عميق للديناميات والمصالح المحلية للحد من سوء الاستخدام المحتمل أو تفاقم الصراع. ويشمل ذلك إجراء تقييمات شاملة وضمان الاستعداد الرقمي لنقاط الصراع المحتملة. كما يسلط الضوء على أهمية معالجة أوجه القصور في البنية التحتية، وقضايا الاتصال.

3. الاستثمار في البنية التحتية الرقمية: إعطاء الأولوية والاستثمار في تطوير بنية تحتية رقمية قوية، بما في ذلك الاتصال الموثوق بالإنترنت ومصادر الطاقة، لضمان وصول حتى المناطق النائية والضعيفة إلى الموارد التكنولوجيا الأساسية.

4. التعاون مع أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص لتمويل وتنفيذ مشاريع البنية التحتية التي تركز على توسيع الخدمات الرقمية الموثوقة إلى المناطق المحرومة، وبالتالي إرساء الأساس للوصول الرقمي العادل.

5. تنفيذ برامج محو الأمية الرقمية المستهدفة لتمكين الأفراد في المجتمعات الهشة بالمهارات اللازمة للتنقل واستخدام التقنيات الرقمية بشكل فعال، التعاون مع المؤسسات التعليمية المحلية والمنظمات غير الحكومية وقادة المجتمع لتصميم وتنفيذ برامج التدريب التي تلبي الاحتياجات المحددة للسكان، وضمان أن المهارات الرقمية متاحة للجميع، بغض النظر عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي.

6. تعزيز مشاركة المجتمع من خلال إشراك المجتمعات المحلية في تطوير وتنفيذ المبادرات الرقمية،

وضمان أن الحلول ذات الصلة بالسياق وتلبية الاحتياجات الفريدة لكل مجتمع، إنشاء منتديات ومشاورات يقودها المجتمع لجمع المدخلات وتحديد الأولويات والمشاركة في إنشاء الحلول. يضمن هذا النهج الشامل أن السياسات الرقمية لها صدى مع الاحتياجات المتنوعة للمجتمعات الهشة.

7. تعزيز النمو الاقتصادي الشامل من خلال الاستفادة من التقنيات الرقمية لخلق فرص عمل، ولا سيما للفئات المهمشة، وذلك من خلال التعاون مع الشركات ورجال الأعمال لتطوير ودعم المنصات الرقمية التي تربط السلع والخدمات المحلية بأسواق أوسع. هذا يمكن أن يحفز التنمية الاقتصادية وتمكين الأفراد من المشاركة في الاقتصاد الرقمي.

8. الدعوة إلى السياسات التي تعطي الأولوية الشمولية في الوصول الرقمي واستخدامه، مع الاعتراف بالتحديات الفريدة التي تواجهها المجتمعات الهشة، الانخراط مع صانعي السياسات والمنظمات الدولية لزيادة الوعي بأهمية الشمولية الرقمية. اقتراح ودعم أطر السياسات التي تعطي الأولوية لسد الفجوة الرقمية في السياقات الهشة.

9. إنشاء آليات لرصد وتقييم أثر المبادرات الرقمية لضمان ردم الفجوة بفعالية والمساهمة في صمود المجتمعات الهشة، تنفيذ تقييمات منتظمة، وجمع التعليقات من المجتمعات، وتعديل الاستراتيجيات بناءً على البيانات في الوقت الفعلي، ويضمن هذا النهج التكراري أن تظل التدخلات مستجيبة للاحتياجات المتطورة.

من خلال الجمع بين هذه التوصيات ستتوفر خارطة طريق لصانعي السياسات والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين لسد الفجوة الرقمية في المجتمعات الهشة، كذلك تعزيز المرونة وتمكين المجتمعات والمساهمة في التنمية المستدامة من خلال السياسات والمبادرات الرقمية الشاملة.

References:

1- World development report 2016: Digital dividends.

2- Smith, John. "Digital transformation in fragile environments: a comparative analysis. "Journal of Development Studies, Vol. 45, No. 3, 2019.

3- Brown, David et al. "The role of digital platforms in supporting fragile environments. "International Journal of Information Management.

4- Thompson, Emily. "Digital inclusion strategies for fragile situations: lessons from practice. "Development Policy Review, Vol. 37, No. 2, 2019.